

نظرة واقعية في أسباب تراكم الدين العام اللبناني

الدين العام الذي كان متوجباً حتى نهاية العام 1992 أصبح يعادل مع الفوائد المتراكمة 22.17 مليار د.أ. مشكلاً 42% من مجموع إجمالي الدين العام المتوجب في نهاية العام 2011

تراكم كلفة الدعم لمؤسسة كهرباء لبنان وكلفة خدمة الدين المتوجب عن هذا الدعم أصبح يعادل 18.1 مليار د.أ. مشكلاً 34% من مجموع الدين العام المتوجب في نهاية العام 2011

تراكم الديون الموروثة من ما قبل 1992 مع كلفة عجز الكهرباء تشكل ما نسبته 76% من مجموع الدين العام بنهاية العام 2011

يتكرر الحديث بين الحين والآخر عن الدين العام في لبنان وعن أسباب تراكمه، ويسعي البعض جراء ذلك إلى إلقاء التهم جزافاً بهدف تحميل فريق معين من اللبنانيين؛ ولاسيما فريق الرئيس الشهيد رفيق الحريري، مسؤولية وتبعية زيادة مجموع الدين العام إلى الحدود التي وصل إليها حالياً وذلك بهدف توظيف ذلك كله في لجة الصراع السياسي القائم في البلاد مع أن جميع الفرقاء السياسيين، وخاصة من هم في السلطة الآن، شارك في وضع وإقرار جميع الموازنات والقوانين المالية التي أقرت في مجلس النواب على مدى السنوات الماضية منذ العام 1975 وحتى اليوم. كما شارك الجميع ممن كانوا في المجالس النيابية المتعاقبة في إقرار قوانين الإنفاق التي أقرت منذ العام 1993 وحتى يومنا هذا وتمثل ذلك في إقرار القوانين التي حددت مطارح الضرائب والرسوم ونسبها من جهة أولى أو في منع إقرار أية قوانين تحقق موارد إضافية أو جديدة لصالح الخزينة من جهة ثانية.

في ضوء هذا الجدل فإنه فقد يكون من المفيد بدايةً، ولمن يرغب في الحصول على مزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، الإطلاع على الفصل الخامس المتعلق "بحجم الإنفاق والدين العام والتأثيرات السياسية والأمنية" من كتاب "مشروع لبنان الاقتصادي بين دروس الماضي وتحديات المستقبل" الذي كتبه الدكتور مازن سويد والصادر عن الدار العربية للعلوم ناشرون 2011 وهو الفصل الذي ألقناه مع هذه المذكرة، وذلك للوقوف على حقيقة الأسباب والعوامل التي فرضت تحقق عجز مستمر في الموازنة اللبنانية وفي الخزينة وذلك على مدى السنوات الماضية وابتداءً من العام 1975 وبالتالي إلى تراكم وتزايد الدين العام منذ ذلك التاريخ.

الحقيقة انه وفي ضوء المعطيات المتوفرة ولما هو وارد في الفصل المذكور أعلاه من كتاب "مشروع لبنان الاقتصادي بين دروس الماضي وتحديات المستقبل" فإن هناك سببان أساسيان يتشاركان في تحمل قسم كبير من مسؤولية تراكم حجم الدين العام إلى ما وصل إليه حتى الآن وهما: رصيد الدين العام السابق كما كان عليه في نهاية العام 1992 وكذلك العجز السنوي المتفاقم لدى مؤسسة كهرباء لبنان والذي كانت تتحمله الخزينة كما وتتحمل الخزينة أيضاً كلفة خدمتهما على مدى العشرين سنة الماضية سيما وان الخزينة كانت وما زالت تعاني من عجز سنوي يتزايد ويتفاقم سنة بعد سنة.

لقد أسهم مجموع رصيد الدين العام كما كان في نهاية العام 1992 والفوائد التي تراكمت عليه على مدى العشرين عاماً الماضية، وذلك لعدم قدرة الخزينة على تسديد هذا الدين بسبب العجوزات المستمرة التي تحملتها الخزينة اللبنانية ابتداءً من العام 1975 واستمرارها إلى ما بعد العام 1992 وحتى الوقت الحاضر، وبكونه العامل الأساسي المسؤول، إلى تراكم الدين العام وزيادته المستمرة وما أصبح عليه بالتالي في نهاية العام 2011.

بالإضافة إلى ذلك فإن العجز السنوي الذي كانت تتحمله مؤسسة كهرباء لبنان وما تزال وبالتالي تتحمله الخزينة اللبنانية قد أدى إلى تضخم الدين العام وزيادته المستمرة وما أصبح

عليه حتى نهاية العام 2011. ويعود السبب في ذلك إلى السياسات التي انتهجها كل من تولى مسؤولية وزارة الطاقة على مدى السنوات السابقة وحتى يومنا هذا وقصور أولئك عن إجراء الإصلاح الجدي في مؤسسة كهرباء لبنان لا بل ورفض بعضهم ولاسيما خلال السنوات القليلة الماضية تطبيق قانون الكهرباء، ما أدى في المحصلة وعلى مدى العشرين عاماً الماضية إلى أن تتحمل الخزينة اللبنانية هذا العجز وعملت على تمويله من خلال التحويلات التي كانت تجريها لصالح مؤسسة كهرباء لبنان. هذا فضلاً عن كلفة خدمة هذا العجز السنوي والمتراكم على المؤسسة في كل سنة من السنوات العشرين الماضية وبالتالي على الخزينة على مدى تلك السنوات.

أولاً: حجم الدين العام المتوقع على الخزينة كما كان في نهاية العام 1992 وكلفة خدمته السنوية وتراكم مبالغه على مدى العشرين عاماً الماضية:

للمزيد من التوضيح في هذه الصدد فإنه من المفيد أن يشار إلى دراسة الأرقام العائدة لمجموع الدين العام كما كان في نهاية العام 1992 وتطوره بعد ذلك في ضوء معدلات الفائدة المعمول بها والسائدة خلال السنوات العشرين الماضية وتأثيرات ذلك كله على تراكم وزيادة حجم الدين العام إلى ما وصل عليه مجموعه في نهاية العام 2011.

يتبين من خلال دراسة واحتساب مجموع الدين العام الثابت المتوقع على الخزينة اللبنانية في نهاية العام 1992، أي عند تسلم الرئيس الشهيد رفيق الحريري المسؤولية في حكومته الأولى وحيث تولى الرئيس السنيورة وزارة المالية آنذاك، أن مجموعه آنذاك بلغ ما يعادل حوالي ثلاثة مليارات دولار أميركي وكان موزعاً على الشكل التالي:

| دولار أميركي | ل.ل |
|--------------|-------------------|
| 327,500,000 | 4,048,055,000,000 |

وحيث أن العجز في الموازنة العامة والخزينة اللبنانية الذي بدأ في العام 1975 وما زال مستمراً إلى الآن لم يمكن الخزينة من تسديد هذا الدين، فقد كان يجري إعادة تمويله وخدمته على مدى السنوات العشرين الماضية بحيث ارتفع رصيد مبلغ هذا الدين القديم خلال كل سنة من السنوات الممتدة من نهاية العام 1992 وحتى نهاية العام 2011 بسبب الفوائد المتركمة على أصل هذا الدين كما هو مبين في الجدول المرفق.

وبناء على ذلك وباحتساب كلفة خدمة هذا الدين العام على أساس معدلات الفائدة السنوية المعتمدة من قبل مصرف لبنان على مدى السنوات 1992-2011 والمدفوعة من قبل الخزينة اللبنانية، فإن تلك المبالغ المتوجبة في نهاية العام 1992 وبعد إضافة الفائدة المتجمعة على مدى كل سنة من السنوات العشرين الماضية قد تراكمت وزادت لتصبح بالليرة اللبنانية ما يزيد عن ثلاثون ألف مليار ليرة لبنانية. من جانب آخر، فإن رصيد الدين العام بالدولار الأميركي زاد بفعل تراكم الفوائد ليصبح حوالي مليارين ومائة واثنين وسبعون مليون دولار أميركي أي ما يعادل ما مجموعه الإجمالي حوالي اثنان وعشرون مليار ومائة وسبعون مليون دولار أميركي وذلك كما هي مفصلة في الجدولين المرفقين وذلك على مدى السنوات 1992-2011.

ثانياً: العجز المالي المحقق لدى مؤسسة كهرباء لبنان:

إن العجز السنوي الذي تحقق وتراكم على مؤسسة كهرباء لبنان على مدى الفترة الممتدة من نهاية العام 1992 وحتى العام 2011 والذي اضطرت الخزينة اللبنانية إلى تغطيته وتسديده عن المؤسسة من أجل ضمان استمرار خدماتها خلال كامل الفترة المذكورة، قد أدى أيضاً إلى زيادة حجم الدين العام. وعلى هذا الأساس وعلى أساس الأرقام العائدة لمساهمات الخزينة اللبنانية في كلفة تشغيل مؤسسة كهرباء لبنان فإن الدولة اللبنانية ساهمت وسلفت مؤسسة كهرباء لبنان خلال السنوات 1992 وحتى العام 2011 بمبلغ إجمالي بلغ حوالي إحدى عشر مليار ومائة مليون دولار أميركي وهي المبالغ التي جرى تمويلها بالكامل عن طريق الاقتراض، سواء تم

تمويلها جزئياً بالدولار الأميركي والجزء الآخر بالليرة اللبنانية، وذلك وفقاً لنسبة توزع الدين العام بين الاقتراض بالعملة الأجنبية والاقتراض بالليرة اللبنانية وهذا ما يسري على الدين العام الناتج عن العجوزات المحققة من الدعم الذي تقدمه الخزينة إلى مؤسسة كهرباء لبنان.

وباحتساب كلفة الفوائد على المبالغ المدفوعة من قبل الخزينة اللبنانية خلال كل سنة من السنوات عن الفترة المذكورة أعلاه لمؤسسة كهرباء لبنان والتي كانت الخزينة تموله عن طريق المزيد من الاقتراض، فإن كلفة خدمة هذا القسم من الدين العام الذي تراكم بسبب العجوزات المتحققة لدى مؤسسة كهرباء لبنان قد بلغ حوالي سبعة مليارات دولار أميركي (مرفق لائحة تفصيلية) أي أن مجموع الكلفة الإجمالية لدعم مؤسسة كهرباء لبنان وكلفة خدمة ذلك الدين العام الناتج عن تمويل المؤسسة وذلك خلال تلك الفترة قد بلغ حوالي ثمانية عشر مليار ومائة مليون دولار أميركي.

استناداً إلى ما تقدم فإنه ونتيجة لذلك يكون مجموع هذين العاملين الأساسيين من أصل مجموع مكونات الدين العام اللبناني وتطوره على مدى العشرين عاماً الماضية يصبح على الشكل التالي:

| المجموع | كلفة الدعم المقدم وكلفة خدمة دين مؤسسة كهرباء لبنان | أصل وكلفة فوائد الدين العام القديم (بالدولار الأميركي) | (بالليرة اللبنانية وما يعادلها بالدولار الأميركي) |
|---|---|--|---|
| 40.272.000.000 | = 18.100.000.000 | + 2.172.000.000 | + 20.000.000.000 |
| أربعون مليار ومائتان واثنان وسبعون مليون دولار أميركي | ثمانية عشر مليار ومائة مليون دولار أميركي | ملياران ومئة واثنان وسبعون مليون دولار أميركي | عشرون مليار دولار أميركي |

في الخلاصة:

في ضوء هذه الدراسة التحليلية والواقعية يتبين أن أصل الدين العام اللبناني بنهاية العام 1992 وكلفة خدمته على مدى العشرين عاماً الماضية بالإضافة إلى العجز المحقق لدى مؤسسة كهرباء لبنان وكلفة خدمة هذا العجز، يشكلان ما نسبته حوالي 76% (ستة وسبعون بالمئة) من إجمالي قيمة الدين العام اللبناني الصافي بنهاية العام 2011 والبالغ حوالي ثلاثة وخمسون مليار دولار أميركي.

**Outstanding Debt in Lebanese Pounds
as at 31/12/1992 together with the accumulated
debt service Compounded semi annually
on the basis of the prevailing interest rates during
those periods**

| Year | Average Interest Rate (%) | Annual Compounded Amount (in LBP) | Semi-Annual Compounded Amount (in LBP) |
|-------------|----------------------------------|--|---|
| 1992 | | 4,048,055,000,000 | 4,048,055,000,000 |
| 1993 | 18.77 | 4,807,874,923,500 | 4,843,529,473,410 |
| 1994 | 15.81 | 5,567,999,948,905 | 5,639,558,226,592 |
| 1995 | 19.27 | 6,640,953,539,059 | 6,778,654,934,631 |
| 1996 | 16.33 | 7,725,421,251,988 | 7,930,800,696,828 |
| 1997 | 13.73 | 8,786,121,589,886 | 9,057,076,088,470 |
| 1998 | 13.45 | 9,967,854,943,725 | 10,316,214,015,047 |
| 1999 | 12.7 | 11,233,772,521,579 | 11,667,970,748,920 |
| 2000 | 12.05 | 12,587,442,110,429 | 13,116,316,687,231 |
| 2001 | 12.05 | 14,104,228,884,735 | 14,744,445,897,387 |
| 2002 | 10.87 | 15,637,358,564,506 | 16,390,721,116,919 |
| 2003 | 8.06 | 16,897,729,664,805 | 17,738,433,245,202 |
| 2004 | 6.28 | 17,958,907,087,755 | 18,869,896,238,643 |
| 2005 | 7.29 | 19,268,111,414,452 | 20,270,582,265,757 |
| 2006 | 7.24 | 20,663,122,680,859 | 21,764,735,803,623 |
| 2007 | 7.71 | 22,256,249,439,553 | 23,475,141,562,372 |
| 2008 | 8.07 | 24,052,328,769,325 | 25,407,805,892,623 |
| 2009 | 6.79 | 25,685,481,892,762 | 27,162,281,013,324 |
| 2010 | 5.21 | 27,023,695,499,375 | 28,595,868,245,919 |
| 2011 | 4.93 | 28,355,963,687,494 | 30,023,020,043,396 |

**Outstanding Debt in Foreign Currency as at 31/12/1992
together with the accumulated debt service
Compounded semi-annually on the basis of the
prevailing interest rates during those periods**

| Year | Average Interest Rate* (%) | Annual Compounded Amount (in USD) | Semi-Annual Compounded Amount (in USD) |
|-------------|-----------------------------------|--|---|
| 1992 | | \$ 327,500,000 | \$ 327,500,000 |
| 1993 | 18.77 | \$ 388,971,750 | \$ 391,856,312 |
| 1994 | 15.81 | \$ 450,468,184 | \$ 456,257,467 |
| 1995 | 19.27 | \$ 537,273,403 | \$ 548,413,866 |
| 1996 | 16.33 | \$ 625,010,149 | \$ 641,625,973 |
| 1997 | 13.73 | \$ 710,824,043 | \$ 732,745,088 |
| 1998 | 7.46 | \$ 763,837,783 | \$ 788,412,648 |
| 1999 | 7.84 | \$ 823,710,666 | \$ 851,422,835 |
| 2000 | 8.23 | \$ 891,526,452 | \$ 922,962,925 |
| 2001 | 9.46 | \$ 975,827,963 | \$ 1,012,300,155 |
| 2002 | 12.94 | \$ 1,102,120,301 | \$ 1,147,551,685 |
| 2003 | 7.73 | \$ 1,187,312,084 | \$ 1,237,969,380 |
| 2004 | 6.78 | \$ 1,267,838,581 | \$ 1,323,355,215 |
| 2005 | 7.26 | \$ 1,359,847,085 | \$ 1,421,135,012 |
| 2006 | 7.44 | \$ 1,461,086,130 | \$ 1,528,906,078 |
| 2007 | 8.72 | \$ 1,588,494,521 | \$ 1,665,134,913 |
| 2008 | 8.86 | \$ 1,729,253,927 | \$ 1,815,954,248 |
| 2009 | 7.37 | \$ 1,856,709,211 | \$ 1,952,266,093 |
| 2010 | 5.42 | \$ 1,957,318,564 | \$ 2,059,486,452 |
| 2011 | 5.39 | \$ 2,062,806,741 | \$ 2,171,976,378 |

**1992-1997: FC debt is compounded on the local currency interest rates*

1998-2011: FC debt is compounded on the prevailing Eurobonds rates

العجز السنوي المترتب على مؤسسة كهرباء لبنان وكلفة الفوائد المترتبة على هذا العجز من نهاية العام 1992 وذلك استناداً لنسبة معدل الفائدة المعمول بها سنوياً على مجمل الدين العام بالليرة اللبنانية وبعدها بالدولار الأميركي حيث جرى تمويل هذا العجز من الخزينة اللبنانية

Debt in LBP

| Year | Transfers to EDL (USD) | Cumulative Amount (USD) | Average interest rate * (%) | Cumulative Amount with interest (USD) |
|------|------------------------|--------------------------|-----------------------------|---------------------------------------|
| 1992 | 20,188,889 | 20,188,889 | 25.70% | 20,188,889 |
| 1993 | 350,444,368 | 370,633,257 | 18.77% | 375,821,801 |
| 1994 | 114,912,675 | 485,545,932 | 15.81% | 561,276,229 |
| 1995 | 139,246,852 | 624,792,784 | 19.27% | 789,260,852 |
| 1996 | 204,490,089 | 829,282,873 | 16.33% | 1,145,841,508 |
| 1997 | 99,976,075 | 929,258,948 | 13.73% | 1,432,933,501 |
| 1998 | 64,809,975 | 994,068,923 | 7.46% | 1,694,485,245 |
| 1999 | 103,300,000 | 1,097,368,923 | 7.84% | 1,924,161,107 |
| 2000 | 386,069,651 | 1,483,438,574 | 8.23% | 2,461,054,761 |
| 2001 | 187,592,703 | 1,671,031,277 | 9.46% | 2,851,265,167 |
| 2002 | 202,148,896 | 1,873,180,173 | 12.94% | 3,323,025,762 |
| 2003 | 273,989,105 | 2,147,169,278 | 7.73% | 4,027,083,187 |
| 2004 | 382,752,902 | 2,529,922,180 | 6.78% | 4,721,121,888 |
| 2005 | 646,102,819 | 3,176,024,999 | 7.26% | 5,687,423,091 |
| 2006 | 908,789,386 | 4,084,814,385 | 7.44% | 7,008,955,311 |
| 2007 | 981,094,527 | 5,065,908,912 | 8.72% | 8,511,858,465 |
| 2008 | 1,611,940,298 | 6,677,849,210 | 8.86% | 10,866,042,610 |
| 2009 | 1,498,507,462 | 8,176,356,672 | 7.37% | 13,327,409,993 |
| 2010 | 1,198,000,000 | 9,374,356,672 | 5.42% | 15,507,711,544 |
| 2011 | 1,750,000,000 | 11,124,356,672 | 5.39% | 18,098,026,669 |

*1992-1997: EDL cumulative amount compounded on the local currency interest rates

1998-2011: EDL cumulative amount compounded on the prevailing Eurobonds rates

حجم الإنفاق والدين العام والتأثيرات السياسية والأمنية¹

شهد لبنان في الثمانينيات من القرن الفائت تدهوراً في مالىته العامة ومستويات الثقة فيها نتجا عن تراجع في حجم الحركة الاقتصادية الداخلية وتراجع كبير في واردات الخزينة وتوسع نسبي في الإنفاق وارتفاع كبير في معدلات الفوائد مما أدى إلى تراكم كبير في العجز المحقق لدى الخزينة العامة وبالتالي إلى تزايد كبير في حجم الدين العام ونسبته إلى الناتج المحلي. ولقد تفاقم هذا التدهور في المالية العامة وتسارع في مطلع التسعينيات من القرن الفائت، إذ أدى التوسع في الإنفاق بمعدلات تفوق الزيادة المحققة في الواردات إلى ارتفاع كبير في حجم العجز المالي. ولقد أسهمت جملة من الصدمات المحلية والخارجية ومنها العدوان الإسرائيلي الكبير في العام 1993 ومرحلة التمديد للرئيس الهراوي في العام 1995 وعدوان عناقيد الغضب في العام 1996، في مفاومة تأثيرات ذلك العجز المالي. إذ أدت تلك الصدمات العميقة إلى نوبات أو مراحل (Episodes) من ارتفاع في معدلات الفوائد بالرغم من أن الاتجاه العام لتلك الفوائد يبين انخفاضها التدريجي على المدى المتوسط منذ نهاية العام 1992. ولقد أدى ذلك في محصلة الأمر إلى ارتفاع إضافي في مبالغ خدمة الدين العام وحجمه حيث وصل إلى مستويات خطيرة وغير مسبوقة.

¹ الفصل الخامس من كتاب مشروع لبنان الاقتصادي بين دروس الماضي وتحديات المستقبل للدكتور مازن سويد

منذ ذلك الحين، احتل الدين العام وما يزال، حيزاً كبيراً من الاهتمام الاقتصادي والسياسي في الحياة العامة اللبنانية. وقد تم استعمال حجة ارتفاعه السريع ابتداء من العام 1994 بنتيجة التوسع في الإنفاق، في خضم موجة الاعتراض والتشكيك الممنهج في مشروع الرئيس الحريري ورؤيته الاقتصادية. ولقد سعت موجة الاعتراض هذه إلى إفشال المشروع متوسلة سبباً من الوسائل والحجج، وصولاً إلى التخوين المبطن وذلك من خلال ربط مسألة الدين العام في لبنان بأمور لا تمت إليه بصلة كمسألة توطين اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان أو مسألة السلام مع إسرائيل.

وكان معظم تلك الحجج والمقولات يستخدم من أجل مهاجمة الرئيس الحريري في السياسة عبر مهاجمة مشروعه الاقتصادي؛ فتمّ على هذا الأساس استعمال كل الأسلحة والأدوات والحجج والأعذار ومنها الاقتصادية بغض النظر عن صحتها أو دقّتها.

استطاعت تلك الحملة المسيّسة والمركزة تحقيق بعض الأهداف التي وضعها مطلقوها. ولعل إنجازها الأهم يكمن في كونها استطاعت من خلال تحويل مسألة الدين العام إلى المحور الأساسي في سياق هجومها على مشروع الرئيس الحريري الاقتصادي، أن تحجب الكثير من الإنجازات التي تحققت أكان ذلك على الصعيد الاقتصادي أم على الصعيد الإنمائي والاجتماعي والإعماري.

كما أنها نجحت في أن تُحمّل الرئيس الحريري وفريقه الاقتصادي أمام قسم من الرأي العام اللبناني المسؤولية الأساسية عن تفاقم هذا الدين العام. علماً أن غالبية أولئك الذين كانوا وراء تلك الحملات كانوا من أشد المطالبين بزيادة الإنفاق وأشرس المعارضين لأي إجراء يؤدي إلى الإصلاح الحقيقي أو إلى تحقيق أي زيادة في واردات الخزينة أو في تعزيز الفعالية في استعمال الموارد المتاحة. ذلك كما تجلّى في أكثر من محطة ومناسبة ومنها إسقاط المواد الإصلاحية من مشروع قانون سلسلة الرتب والرواتب في العام 1998 كما فصلنا في الفصل السابق.

تمت إدارة الحرب على الرئيس الحريري وما يمثله من مشروع اقتصادي، واستطراداً على صعيد قيام الدولة وتعزيز دورها بشكل محكم على مختلف الصعد الإعلامية والسياسية والأمنية والاقتصادية. وقد كانت جوانب كثيرة من تلك الحرب مستورة منذ العام 1993 وبدأت تأخذ أشكالاً مختلفة بعدها وعلى أكثر من صعيد، ولكنها من ثم أصبحت جلية ومكشوفة بدءاً من العام 1998 وتحديداً بعد الانتخابات الرئاسية التي انتخب فيها الرئيس إميل لحود رئيساً للجمهورية.

ولن نتعرض هنا للجوانب الإعلامية والسياسية والأمنية للحرب الضروس التي شنت على الرئيس الحريري وفريقه ومشروعه الاقتصادي. فهذا ليس

موضوعنا، وهي على كل حال جميعها أمور أصبحت معروفة لدى الرأي العام. بل سنركز هنا على الجانب الاقتصادي.

وقد يتفاجأ البعض عندما نذكر الجانب الاقتصادي في سياق وصفنا للحرب الصامتة، ثم المعلنة، التي تعرض لها المشروع الاقتصادي للرئيس الحريري، فمعظم اللبنانيين يظنون، أن الاتفاق الضمني بين الرئيس الحريري وبين من كانوا يمسكون في تلك الفترة بمفاصل الحياة السياسية والأمنية في لبنان، كان ينص على أن يحتفظوا لأنفسهم بالبت بمسألتي الأمن والسياسة الخارجية وأن يُترك للرئيس الحريري الاهتمام بملف الاقتصاد.

ولكن الحقيقة أن الرئيس الحريري لم يكن يوماً المسؤول الأوحد عن الملف الاقتصادي اللبناني. فهناك فرق شاسع بين أن يكون صاحب مشروع اقتصادي وبين أن يكون مسؤولاً بشكل كامل عن الآليات التي اعتمدت لتنفيذ هذا المشروع، أو عن الكلفة التي ترتبت عليه. والحقيقة أن الرئيس الحريري ربما أراد أن يكون المسؤول الأوحد، ولعله سعى إلى ذلك منذ اليوم الأول لتوليته الحكم عندما طالب بصلاحيات استثنائية لحكومته الأولى. وهي لم تُعطَ إليه بحجة الحرص على النظام البرلماني اللبناني، بينما كان الهدف على الأرجح جعله أسير المستنقع السياسي اللبناني وتشعباته، وبالتالي تقييد حركته والحد من تأثيره والسماح له بالعمل تحت سقفٍ محدد لا يتخطاه.

ومن الطبيعي أن يتساءل القارئ: لماذا سُمِحَ للرئيس الحريري بتبوء رئاسة الحكومة إذا كان الهدف تقييده؟ وهنا علينا العودة إلى الظروف التي تحكمت بمجيء الرئيس رفيق الحريري إلى رئاسة الحكومة، في نهاية العام 1992 والتي تأثرت بتجربة ما بعد الطائف على الصعيد الاقتصادي، أي مرحلة ما بين العام 1989 والعام 1992. تلك المرحلة التي دلت على خطر الانزلاق نحو كارثة اقتصادية ومالية ونقدية، ومدى تأثير ذلك كله على الوضعين الاجتماعي والسياسي ووضع الشارع الذي انفجر وأسقط حكومة كانت موالية تماماً لمن كان يمسك بمفاصل النظام اللبناني أمنياً وسياسياً.

كان هنالك إذاً حاجة ماسة لرفيق الحريري في العام 1992: فهو كان قادراً من خلال حجمه وسمعته وثقله الإقليمي والدولي وصدقاته لدى أصحاب الشأن في دول القرار، وخبرته الناجحة في مجال الأعمال، والثقة العربية والدولية التي كان يتمتع بها، على تثبيت الوضعين الاقتصادي والنقدي اللذان باتا متدهورين إلى درجة خطيرة. وكانت الضرورة تقتضي العمل على ترتيب الأوضاع الاقتصادية والنقدية بطريقة لا تتسبب بأي مشاكل اجتماعية وبالتالي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والإسهام في تعزيز الاستقرار السياسي. لكنه في الوقت ذاته، وحسب اعتقادنا، كان ممنوعاً عليه أن ينجح كلياً في تنفيذ هذا المشروع فيكبر لدرجة تجعل منه- أي الرئيس الحريري- قوة قادرة على التأثير في المعادلة السياسية الممسوكة بإحكام.

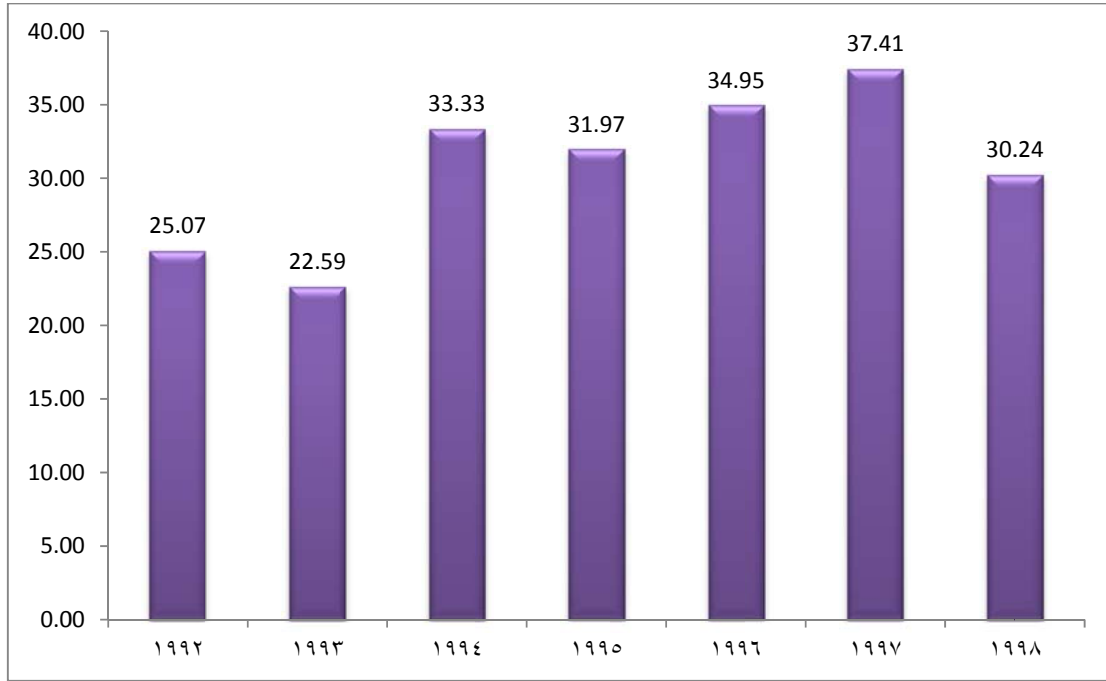
يركز هذا الفصل على المرحلة الأولى من هذا المشروع أي فترة الأعوام 1992-1998 وبضيء على التحديات العديدة التي واجهت الرئيس الحريري خلال هذه الفترة والتي أدت إلى زيادة سريعة في الإنفاق تم تصويرها وكأنها نتيجة مباشرة لهذا المشروع الاقتصادي. بينما تشير الأرقام بأن المشروع الاقتصادي والإنمائي تسببّ بجزء من هذه الزيادة، كانت ضرورية لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو، بينما كان معظم الإنفاق، وهو الأمر الذي لا يزال قائماً حتى اليوم، انعكاساً للواقع الإداري والأمني والسياسي والطائفي الهش الذي كان قائماً قبل فترة حكم الرئيس رفيق الحريري وبعدها، أي مع الرؤساء سليم الحص وعمر كرامي ونجيب ميقاتي وفؤاد السنيورة ثم الآن مع الرئيس سعد الحريري، والذي كان عليهم جميعاً العمل في ظله.

هذه الظروف، كما سنشرح، لم تكن مرتبطة بمشروع إعادة الإعمار فقط، بل بتعقيدات النظام السياسي اللبناني القائم على معادلات طائفية ومذهبية بالغة التعقيد وأوضاع سياسية داخلية وإقليمية شديدة الصعوبة، وهي جميعاً أسهمت في ارتفاع حجم الإنفاق المحقق في المالية العامة بوتيرة سريعة في المرحلة الأولى أي بين العام 1993 والعام 1998.

لقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 1993-1998 بوتيرة سريعة بفضل عاملي الثقة والاستقرار اللذين تم توفيرهما وانطلقت على أثرهما

عملية إعادة الإعمار والسياسات المالية والنقدية التي تم اتباعها. لكن الواقع أن الارتفاع في الإنفاق على شتى أنواعه الجارية وكذلك المخصص منه لتمويل مشاريع البنى التحتية كان أسرع من النمو المحقق في الناتج المحلي الإجمالي وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع ملحوظ في نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي من العام 1992 حتى العام 1997 قبل أن ينخفض مجدداً في العام 1998 كما يبين الرسم البياني 5 - 1 أدناه.

رسم بياني 5 - 1: نسبة مجموع الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي 1992 - 1998



المصدر: وزارة المالية وحسابات مجمعة

ولقد أدى هذا الأمر إلى ارتفاع مطرد في حجم الدين العام الذي بلغ 27980 مليار ليرة لبنانية في نهاية العام 1998، أي ما يوازي قيمته 18.5 مليار د.أ.، وذلك مقارنة بحوالي 2.5 مليار د.أ. في نهاية العام 1992 بحسب سعر الصرف القائم آنذاك أو 3 مليار د.أ. بحسب سعر الصرف القائم منذ العام 1998، ويكون بذلك قد ارتفع من نسبة 49% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام 1992 إلى 107% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام 1998.

ما هي العوامل التي أدت إلى هذه الزيادة في الإنفاق؟ وإلى أي حدّ كان مشروع الرئيس الحريري الاقتصادي والإنمائي مسؤولاً عنها؟

في محاولة منا لتحليل سياسة الإنفاق العام يمكن وبوضوح كامل إدراك عدم مرونته على صعيدين: الأول مكوناته الأساسية التي تشكل بحجمها الإجمالي عائقاً كبيراً لقدرة أي رئيس للحكومة على التحكم بها، سواء أكان الرئيس الحريري هو من يرأس الحكومة أو غيره. وقد تبين ذلك لجميع من تولّى المسؤولية بعد الرئيس الحريري من رؤساء الوزراء وهم قد عانوا ما فيه الكفاية من عدم كفاية الهامش المتاح لهم للتحكم بحجم وتوزيع الإنفاق. والثاني يتمثل بالظروف السياسية أو الأمنية أو الاجتماعية التي كانت تتحكم بكل مكونٍ من هذا الاتفاق فتحدّ من قدرة أيّ كان على التأثير عليه.

أولاً: في ضيق الهامش المتاح للتحكم بحجم الإنفاق

إذا ما جرى النظر إلى مجموع الإنفاق العام ما بين 93/1/1 و 98/12/31 وتقسيمه إلى مكوناته المختلفة، نجد أن مجموعه بلغ وخلال ستة سنوات حوالي 38436 مليار ليرة لبنانية، أي حوالي 24.25 مليار د.أ. حسب تطور معدلات الصرف القائمة آنذاك. تجدر الإشارة إلى أن التسبب الجديد في الموازنة كان قد اعتمد في مطلع العام 1997 حين أصبحت نفقات الموازنة تصنّف على أساس ثلاثة تصنيفات مختلفة: الإداري والوظيفي والاقتصادي (كما جرى شرحه في الفصل الرابع)، بدلاً من الاستمرار في اعتماد التصنيف الإداري فقط كما كان الحال سابقاً. ولكن إذا ما جرى توزيع هذا الإنفاق استناداً إلى حقيقة مكوناته، نجد أن مجموع الإنفاق ما بين العام 1993 والعام 1998 كان يتوزع على العناصر التالية:

- الدعم لمؤسسة كهرباء لبنان؛
- المبالغ المخصصة لصندوق المهجرين ولمجلس الجنوب؛
- رواتب وأجور لموظفي القطاع العام ومعاشات التقاعد؛
- خدمة الدين العام؛
- الإنفاق الجاري من خارج إطار الرواتب والأجور والمعاشات؛
- الإنفاق الاستثماري،

ثانياً: الظروف الخاصة لكل مكون

على صعيد الإنفاق المتعلق بدعم الكهرباء، كان هذا القطاع يحتاج في العام 1992 (ولا يزال حتى اليوم وبشكل أكبر!) إلى جهد أصلاحي كبير سواء على صعيد الإنتاج أو النقل أو التوزيع ومن ثمّ التحصيل. وسنعرض في فصل لاحق وبتفصيل لتكلفة قطاع الكهرباء حتى اليوم وهو القطاع الذي لم تتجح في إصلاحه الحكومات المتعاقبة منذ انتهاء الحرب. ولكن إذا ما أخذنا فقط تكلفة دعم الكهرباء ما بين العامين 1993 و1998 نجد أنها تجاوزت مبالغها الـ1602 مليار ليرة، أي حوالي 974 مليون دولار أميركي، وهو ما نسبته 4.2% من مجموع الإنفاق المحقق خلال هذه الفترة. طبعاً بعد تلك الفترة ساء الوضع وتضاعفت كلفة دعم الكهرباء كما سنفصل لاحقاً. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لم يكن هنالك طوال فترة تولي الرئيس الحريري رئاسة الحكومة، وزيراً للطاقة من فريقه الاقتصادي أو ممن كانوا محسوبين على فريقه السياسي، (وينسحب الأمر كذلك على فترة حكم الرئيس السنيورة).

أما ما تم تخصيصه من مبالغ لمجلس الجنوب ولصندوق المهجرين، فقد بلغ مجموعها ما بين العامين 1993 و1998 ما مجموعه 1608 مليار ليرة، أو ما يوازي 994 مليون دولار أميركي، وهو ما نسبته أيضاً حوالي 4.2% من مجمل الإنفاق المُحَقَّق خلال تلك الفترة.

أما مجموع ما أنفقه لبنان على الرواتب والأجور من العام 1993 وحتى نهاية العام 1998 فقد بلغ 11953 مليار ليرة لبنانية أو ما يوازي 7.5 مليار د.أ. وهو ما نسبته 31% من مجمل الإنفاق. ويعود هذا في جزء منه إلى الزيادات المتتالية على الرواتب والأجور التي جرى إقرارها في مجلس النواب بموجب قوانين. وفي المقابل، وكما أسلفنا القول، لم يجر إقرار البنود الإصلاحية التي كانت تهدف إلى زيادة الإنتاجية في القطاع العام وكانت تهدف أيضاً إلى ترشيد الإنفاق. بل كانت المواقف المعارضة لسياسة الرئيس الحريري تنطلق من مبدأ لا لتخفيض أو ترشيد الإنفاق ولا لتدبير الموارد اللازمة والموازية لهذا الإنفاق من أجل الحفاظ على الاستقرار في المالية العامة وتخفيض نسبة العجز والدين العام إلى مجموع الناتج المحلي.

والحقيقة أن نسبة لا بأس بها من الزيادات الحاصلة في مجموع الإنفاق العام كانت تعود أيضاً إلى تضخم حجم الإدارة والأسلاك المختلفة وتدني فعاليتها. هذا فضلاً عن الاستمرار في الخضوع لمبدأ المحاصصة الذي ساد. وفي المحصلة عدم القدرة على إجراء الإصلاح الجذري بهدف جعل الإدارة كما يجب أن تكون، رشيقة وفعّالة ومساندة للقطاع الخاص وملبية لحاجات المواطنين والنمو الاقتصادي وأن تكون مبنية على أسس ومعايير الكفاءة والأهلية، لا مكاناً للتوظيف السياسي في بلد يحكمه منطق الزبائنية منذ ما قبل الاستقلال.

والسؤال الموضوعي هو هل كان ممكناً لأيّ كان، بمن فيهم الرئيس الحريري نفسه، أن يحقق اي إنجازات أساسية لجهة ضبط أو ترشيد الإنفاق على صعيد الإدارة في بلد كلبنان تجذرت فيه الزبائنية والطائفية إلى حد شكل ولا يزال يشكل حتى الآن عائقاً كبيراً أمام تحقيق إصلاح إداري شامل؟ وهو بالمناسبة، أي الإصلاح الإداري، شعار ما فتئ اللبنانيون ينادون به منذ حكومة الاستقلال الأولى، ولم يستعمله معظم السياسيين منذ ذاك الحين إلا للمزايدة وتسجيل النقاط على بعضهم بعضاً.

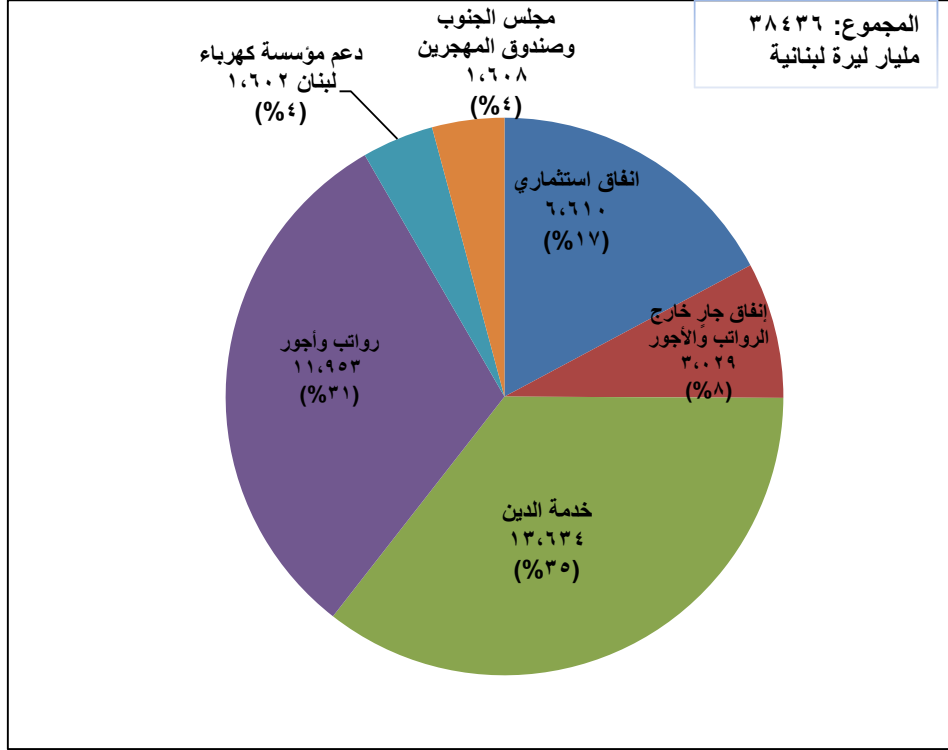
وفي هذا الإطار، قد يكون الإصلاح الإداري الذي قام به الرئيس السنيورة على صعيد المكننة والتحديث للمالية العامة وإداراتها الملحقة (وعلى الأخص في دوائر المالية العامة والجمارك والدوائر العقارية وإدارة حصر التبغ والتبناك) في تلك الفترة عندما كان وزير دولة للشؤون المالية، الاستثناء الوحيد، وهو ما تطلب جهداً وتصميماً كبيرين في ظل الوضع السياسي القائم والصعب دوماً. والجميع يذكر ما تعرضت إليه وزارة المالية ابتداءً من العام 1993 من مضايقات وعراقيل بما في ذلك عملية اقتحام مبنى الوزارة بعملية مبرمجة للتهويل وللجم عملية الإصلاح التي كانت تقودها وزارة المالية آنذاك.

وبالعودة إلى عوامل زيادة الإنفاق، فقد كان العامل الأهم في زيادة حجم الإنفاق المحقق هو خدمة الدين العام ذات التكلفة المرتفعة والذي بلغ مجموعها

خلال تلك الفترة 13634 مليار ليرة أو ما يوازي 8.7 مليار د.أ.، وهو ما نسبته 36% من مجمل الإنفاق العام (وسنفضل لاحقاً كيف أن أكثر من نصف مجموع هذا المبلغ أي 4.6 مليار د.أ. كان يمثل كلفة خدمة الدين العام الذي ورثته حكومة الرئيس الحريري في نهاية العام 1992).

إذا ما جمعنا هذه المكونات الأربعة، نجد أن 75% من مجمل الإنفاق لم يكن يتسم بالمرونة الكافية التي وبغياب الإصلاح الجذري فإنه لم يكن متاحاً للرئيس الحريري أو لغيره التحكم بالفعل بالسياسة الإنفاقية (الرسم البياني 2-5 أدناه). فالواقع أن الرئيس الحريري، نظرياً وعملياً، لم يكن يتحكم بأكثر من 25% من مجمل الإنفاق المُحقق. وهو أي بنسبة 25%، كان عليه أن يخصصه لتسيير شؤون الدولة (خارج إطار أعباء كلفة الأجور والرواتب وكلفة خدمة الدين العام) وتفعيل عمل المؤسسات وأيضاً للاستثمار في البنى التحتية وزيادة الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والأمنية التي كانت قد انحسرت وتضررت بشكل كبير خلال الحرب. تلك الخدمات والاستثمارات، كان ترميمها وإصلاحها شرطاً أساسياً لتحقيق معدلات مرتفعة ومستدامة من النمو الاقتصادي ولتأمين الاستقرار الاجتماعي والأمني في البلاد.

رسم بياني 5 - 2: الإنفاق ومكوناته 1993 - 1998



المصدر: وزارة المالية وحسابات مجمعة

ومن دون أدنى شكّ فقد كان العمل على تعزيز قدرة القوى الأمنية من جيش وقوى أمن داخلي بهدف فرض الأمن وتثبيت الاستقرار أحد الأهداف الأساسية لحكومات ما بعد الحرب وهو كان شرطاً أساسياً لا بل مبدئياً لأي تقدم اقتصادي أو اجتماعي كان سيُنجز بعد اتفاق الطائف.

وعلى هذا الأساس فقد كان مجموع موازنة وزارة الدفاع ووزارة الداخلية بين العامين 1993 و1998 ما حصته حوالي 15% من مجموع الإنفاق.

طبعاً قد يقول البعض إن المشروع الإنمائي الطموح وغير المتجانس مع قدرة لبنان هو الذي أوجد الدين العام وزاد من كلفة خدمته المرتفعة، وبالتالي ليس صحيحاً القول بأن الرئيس الحريري غير مسؤول عن الكلفة المرتفعة لخدمته والمستوى المرتفع الذي توصل إليه هذا الدين. وفي هذا القول أيضاً الكثير من المغالطة إذ إن خدمة الدين المرتفعة في الواقع كانت تعود إلى ثلاثة عناصر كانت هي أيضاً خارجة إلى حد بعيد عن المتطلبات المالية للمشروع الإنمائي للرئيس الحريري من جهة، وخارجة أيضاً عن سيطرة أو سلطة الرئيس الحريري عملياً.

العنصر الأول هو الدين العام الذي ورثته الحكومة في نهاية العام 1992 والذي بلغ ما يعادل حوالي 49% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 1992 وهذه ليست نسبة بسيطة. إذ إن هنالك اعتقاد شائع وخاطئ أن الجمهورية اللبنانية

لم يكن عليها دين يذكر عندما تولى الرئيس الحريري رئاسة مجلس الوزراء للمرة الأولى في العام 1992! وقد تكوّن هذا الدين نتيجة العجز الكبير الذي تراكم على الخزينة خلال سنوات الحرب، ثم خلال السنتين التي تلتها والتي شهدت تدهوراً مالياً ملحوظاً كما ذكرنا في الفصل الثاني.

وفي دراسة دقيقة يتبين أن كلفة خدمة الدين القديم الذي كان متوجّباً على لبنان في نهاية العام 1992 وحتى نهاية العام 1998 بلغت 6934 مليار ليرة لبنانية أي ما يوازي 4.6 مليار د.أ. ومع الإقرار أن الفوائد عملياً تحددها السياسة المالية والنقدية المتبعة، فإن علينا الملاحظة أن كلفة خدمة الدين القديم قد تم احتسابها على أساس الفوائد الأكثر انخفاضاً التي سادت في الأعوام 1993 - 1998 مقارنة بتلك التي كانت سائدة في العام 1992 والتي نجح الرئيس الحريري وبجهد جهيد في العمل على تخفيض معدلاتها تدريجياً. وعلى هذا فإن مجموع الدين العام القديم مع كلفة خدمته حتى نهاية العام 1998 كانت تفوق الـ7.6 مليار د.أ. أي ما نسبته أكثر من 41% من مجموع الدين العام القائم في نهاية العام 1998 والبالغ كما ذكرنا 18.5 مليار د.أ. وبذلك تكون كلفة خدمة الدين الجديد الذي تكوّن بين العام 1993 والعام 1998 حوالي 4.1 مليار د.أ.²

² - مجموع خدمة الدين من العام 1992 حتى العام 1998 كان 8.7 مليار د.أ. كما ذكرنا سابقاً. ويتألف هذا المبلغ من 4.6 مليار د.أ. هي خدمة الدين العام القديم القائم حتى نهاية العام 1992 و4.1 مليار د.أ. هي خدمة الدين العام الجديد الذي تكوّن بين العام 1993 والعام 1998.

أما العنصر الثاني فهو في تراكم حجم الدين العام والمتمثل بحجم الاستدانة الإضافية خلال السنوات 1993 - 1998 والعائد إلى عجز الموازنة الأولي الناتج عن كون الإيرادات، رغم تحسنها، لم تكن كافية لتغطية النفقات الأولية، أي تلك التي تقع خارج نطاق خدمة الدين. وكان ذلك بسبب زيادة الأعباء المالية المترتبة عن زيادة الإنفاق الجاري في مجالات الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية وزيادة الرواتب والأجور والمعاشات التقاعدية لتحسين مداخيل المواطنين وكذلك لزيادة المخصصات اللازمة للجيش والقوى الأمنية وذلك لتحسين أوضاعهم المعيشية وللمساهمة في تحسين الأوضاع الاجتماعية والأمنية في البلاد. ولكن كان ذلك أيضاً بسبب عدم قدرة الحكومة على القيام بإصلاح جذري على صعيد إدارة الدولة ومؤسساتها وعدم القدرة على تحقيق زيادات مناسبة في مجموع الواردات المحققة كما فصلنا سابقاً. ناهيك طبعاً عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي والأزمات الأمنية والاجتياحات والتهديدات الإسرائيلية التي كان يتعرض لها لبنان وبشكل مستمر التي كانت تتسبب بتكلفة اقتصادية مرتفعة.

وللدلالة على إحدى هذه الأزمات الأمنية التي أدت إلى زيادة العجز في الحساب الأولي في الموازنة (وهو مجموع الإيرادات المحققة ناقص الإنفاق خارج خدمة الدين)، وبالتالي إلى زيادة مستوى الدين العام وتكلفته، يكفي أن نعرض للتكلفة الباهظة الناجمة عن حرب نيسان 1996 وهو الاعتداء الكبير الثاني الذي شنته إسرائيل في فترة ما بعد الطائف عقب الاعتداء الذي كانت قد شنته في العام 1993.

لقد أدى الاعتداء الإسرائيلي على لبنان في نيسان من العام 1996، مع الأخذ في الاعتبار الحالة السياسية في المنطقة، إلى تدنٍ في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي من 6.5% في العام 1995 إلى 4% في العام 1996 وهو كان المعدل الأدنى في السنوات الأربع منذ تولي الرئيس الحريري رئاسة مجلس الوزراء.

وقد أثر هذا التدني في النمو سلباً على إجمالي الإيرادات. فإذا ما قارنا الإيرادات المتوقعة في موازنة العام 1996 بالإيرادات المحققة في ذلك العام نجد أن الإيرادات المُحققة كانت أقل بحوالي 492 مليار ليرة لبنانية من الإيرادات المتوقعة. من ناحية أخرى ارتفعت النفقات العامة بمقدار 776 مليار ليرة لبنانية بسبب الاعتداء الإسرائيلي. فإذا ما جمعنا هذين الرقمين، نجد أن الكلفة المباشرة للحرب التي شنتها إسرائيل في ذلك العام على الخزينة اللبنانية كانت في الحد الأدنى حوالي 1268 مليار ليرة، أو ما يفوق حينذاك 800 مليون د.أ. وقد كان العجز الأولي في العام 1996 حوالي 1039 مليار ليرة لبنانية. أي بحساب بسيط، لو لم تقع حرب نيسان 1996 لكان لبنان حقق في ذلك العام فائضاً في حسابه الأولي حوالي 229 مليار ليرة، وهو رقم قريب من ذلك المبلغ الذي أوردته الحكومة في موازنة العام 1996 حيث توقعت فائضاً أولياً مقداره 167 مليار ليرة مستعينة إلى ذلك بالجهد المبذول على صعيد الإصلاحات والإجراءات المعتمدة في السياسة المالية. وهذا الأمر، أي الفائض في الحساب الأولي، لو تحقق حينذاك لكان شكل فرصة جدية منذ العام 1996 للبناء عليه ولتحقيق نمو مطرد في فائض الحساب الأولي، ولساهم آنذاك بعكس دينامية العجز والدين.

ونتبين مما سبق أن كثيراً من المعطيات الداخلية والخارجية حدّت من إمكانية تحقيق الحكومة لأي فائض في الحساب الأولي خلال فترة الأعوام 1993 - 1998. وعلى هذا الأساس، بلغ مجموع العجز في الحساب الأولي من العام 1993 وحتى العام 1998 حوالي 5878 مليار ليرة لبنانية أو ما يوازي 3.6 مليار د.أ. وهو ما نسبته 19% من مجموع الدين العام القائم في نهاية العام 1998.

أما العنصر الثالث، ولعله الأهم في تنامي الدين وخدمته فهو تكلفة الدين المرتفعة لناحية الفوائد. وفي هذا الإطار أيضاً، يتم تداول مقولات غير دقيقة ولكنها أصبحت مترسخة في أذهان بعض الرأي العام، وفحواها على سبيل المثال أن السياسة المالية والنقدية التي سعت إلى تثبيت سعر صرف الليرة، تعمدت الإبقاء على معدلات فائدة مرتفعة حتى تحقق المصارف أرباحاً في تلك الفترة.

والواقع أن السياسة النقدية المتبعة كانت تتمحور حول المحافظة على قيمة النقد الوطني من خلال السعي إلى استقرار سعر الصرف.

طبعاً كانت تتأتى عن سياسة المحافظة على استقرار سعر الصرف بعض التكلفة، ولكن ذلك لم يكن يعود إلى رغبة شخصية من قبل أحد، بل إلى الوضع السياسي والأمني الهش الذي كان يخيم على البلاد في تلك الفترة. وعلى هذا الأساس كانت السياسة المالية وكذلك السياسة النقدية المتبعة وبالتعاون مع المصرف المركزي تنص على أن يتم خفض في معدلات الفوائد على سندات الخزينة اللبنانية بطريقة تدريجية وحسب ما يسمح به السوق. كما ينسحب الأمر على مسألة خفض نسبة الدولار المرتفعة في الاقتصاد اللبناني وفي الودائع لدى المصارف. والحقيقة أنه لو قام البنك المركزي بشكل اعتباطي بخفض سريع لمعدلات الفائدة على سندات الخزينة لأدى ذلك على الأرجح إلى هروب الودائع من الحسابات بالليرة وبالتالي إلى تردي مستويات الثقة في الاقتصاد وإلى العودة إلى مرحلة التقلبات الحادة في سعر الصرف وبالتالي العودة إلى ارتفاعات أكبر وأقسى لمعدلات الفوائد حتى عن المعدلات التي كانت سائدة قبل تسلم الرئيس الحريري لمسؤولياته كرئيس للحكومة في نهاية العام 1992.

لقد كانت سياسة المحافظة على سعر الصرف وعلى الاستقرار النقدي ضرورية للحفاظ على الثقة في الاقتصاد اللبناني والاستقرار المعيشي لجميع اللبنانيين وذلك في ضوء تجربة لبنان المريرة في فترة الأعوام 1984 - 1992 حيث أدى تدهور سعر الصرف إلى تزايد الاضطراب الاجتماعي والأمني والسياسي. وبدون هذا الاستقرار النقدي الذي عمل مصرف لبنان بالتنسيق مع

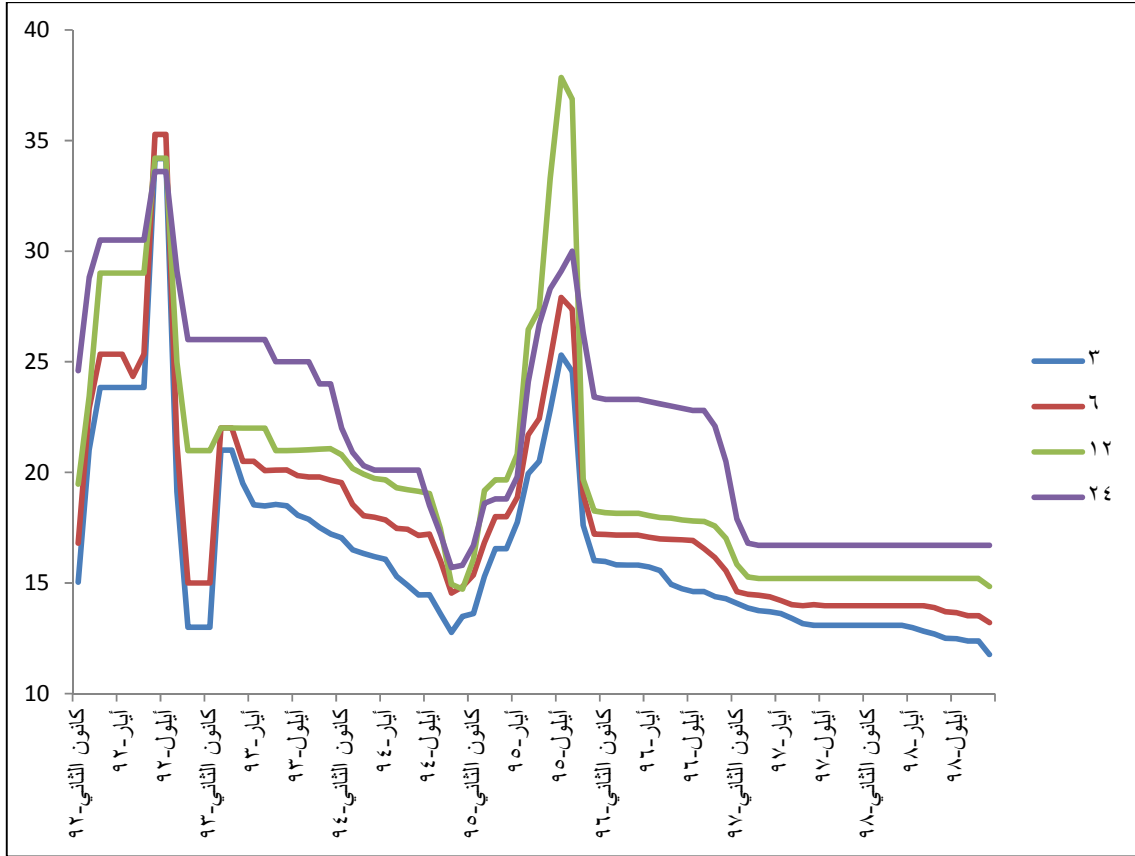
الحكومة اللبنانية على تثبيته، لكان لبنان تعرض مجدداً لعجز كبير في ميزان المدفوعات وبالتالي إلى تقلبات حادة في سعر الصرف ما يؤثر على مستوى المعيشة لدى اللبنانيين. ومما لا شك فيه أن آثار ذلك كانت لتكون أخطر بكثير من كلفته، لاسيما على صعيد أصحاب الدخل المحدود من المواطنين وهم ممن يشكلون أكثرية في المجتمع اللبناني والذين يتأثرون بشكل مباشر بالضغط التضخمية التي يفرضها عدم الاستقرار في سعر صرف الليرة اللبنانية.

والواقع أن الخضات والأزمات السياسية والأمنية الداخلية والخارجية كانت تؤدي دوماً إلى ارتفاع في نسبة الفوائد، وذلك بعكس التوجه والسعي الجاد الذي بذله الرئيس الحريري على صعيد السياسة المالية والنقدية لخفضها تدريجياً. ذلك ما كان يؤدي بدوره إلى ارتفاع كلفة خدمة الدين العام وتضخم العجز في المالية العامة، وبالتالي إلى ارتفاع مطرد في مجموع الدين العام.

من جهة أخرى، وعلى سبيل المثال، فإن الأزمة السياسية التي تسببت بها مسألة التمديد للرئيس الهراوي في العام 1995 تقدم أكبر برهان على ذلك. فقد بدأ الارتفاع في معدلات فوائد سندات الخزينة بسبب هذه الأزمة على جميع الاستحقاقات أي 3 و6 و12 و24 شهراً، وذلك منذ شهر كانون الأول 1994 واستمرت مرتفعة حتى شهر تشرين الثاني 1995؛ أي بعد إنجاز استحقاق التمديد. والواقع أن نسب الفوائد على مختلف الاستحقاقات لم تعد إلى ما كانت

عليه في تشرين الثاني من العام 1994، حتى شهر حزيران من العام 1997 وذلك كما يشير الرسم البياني 5- 3 أدناه. وبسبب ذلك فقد اضطرت الخزينة حكماً خلال كل تلك الفترة أن تطرح سندات ذات كلفة مرتفعة لتمويل حاجاتها للتمويل وكانت أسعار الفائدة عليها تعكس حالة عدم الاستقرار والانخفاض في مستويات الثقة التي سادت البلاد في تلك الأثناء والانحسار في مستوى الثقة بقدرة الاقتصاد الوطني على المحافظة على الاستقرار الذي تأتي عنها.

رسم بيان رقم 5-3: المعدل الفعلي على فوائد سندات الخزينة 1992 - 1998

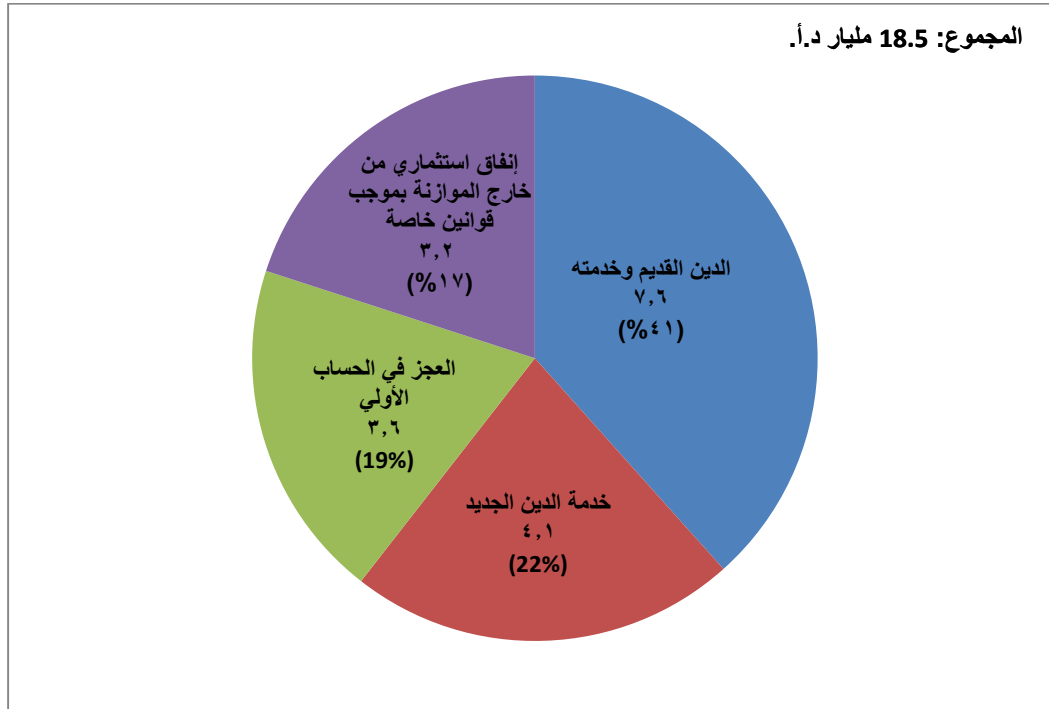


المصدر: مصرف لبنان

لقد أدت تلك العوامل المتمثلة بتوترات سياسية وصدّات أمنية واجتياحات خارجية وأخرى متعلقة بعدم قدرة الحكومة على الاستمرار بالقيام بالإصلاحات الإدارية الجذرية التي يحتاجها المواطنون ويحتاجها الاقتصاد لترشيق الإدارة العامة وتفعيلها، إلى زيادة في الإنفاق وزيادة العجز في الخزينة وزيادة مستوى الدين العام وبالتالي إلى عدم تحقيق نجاح هام في العملية الإصلاحية من جهة أولى وزيادة أعباء الخزينة من جهة ثانية.

وإذا ما أخذنا جميع هذه العوامل بعين الاعتبار، نجد أن الجزء المتعلق بالدين العام القائم في نهاية العام 1998 والذي يتحمل مشروع الرئيس الحريري الإعماري مسؤوليته المباشرة ليس في الواقع سوى ذلك الجانب المتعلق بالإنفاق الاستثماري (خارج الموازنة) والذي يشكل 17% من أصل هذا الدين (الرسم البياني 5- 4 أدناه) وهو الإنفاق الأساسي الذي أسهم في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، والذي على أساس منه كان من الممكن تحقيق النمو الاقتصادي في الفترات اللاحقة.

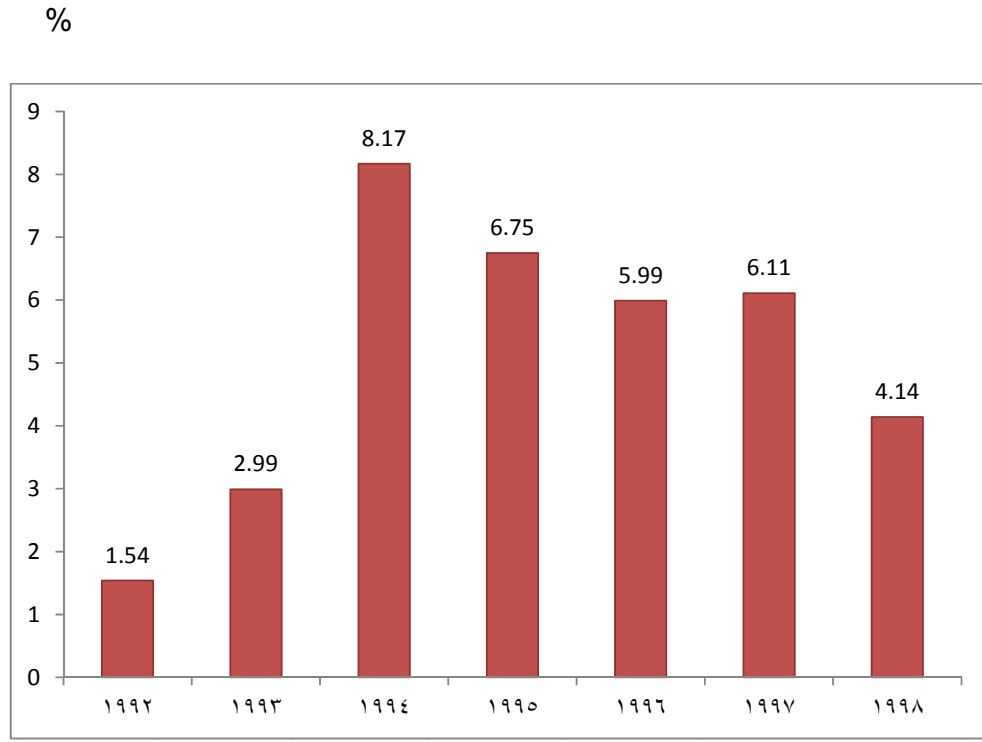
رسم بياني 5 - 4: الدين العام القائم في نهاية العام 1998 ومكوناته



المصدر: وزارة المالية وحسابات مجمعة

فالواقع أن الإنفاق الاستثماري من داخل الموازنة (رسم بياني 5-5 أدناه) وكذلك من خارج الموازنة من خلال القروض التي جرى إقرارها في مجلس النواب بموجب قوانين خاصة (وهي جميعها ما أنفق على بناء المطار والطرق والمستشفيات والمدارس)، هو تماماً ما ساهم في ارتفاع معدلات النمو ومهد لها وهي معدلات نمو نشهد ارتفاعها حتى اليوم. وهذا الإنفاق هو الذي أسهم أيضاً إسهاماً حقيقياً وفعالاً في زيادة حصيلة الواردات في الخزينة في الفترات اللاحقة والتي ما كان لها أن ترتفع لولا المشروع الاستثماري الذي قام به الرئيس الحريري والذي كان يطالب به المواطنون وينتقده البعض بسبب قيامه به، ولكن أولئك المنتقدين على الأرجح قد انتقدوه أيضاً لو لم يقيم به أصلاً.

رسم بيان 5 - 5: الإنفاق الاستثماري (من داخل الموازنة) إلى الناتج المحلي الإجمالي 1992 - 1998



المصدر: وزارة المالية وحسابات مجمعة

لم تكن المقولة أن الشأن الاقتصادي كان مسؤولية الرئيس الحريري وحده دون سواه في التسعينات من القرن الماضي بريئة. وهي هدفت إلى التركيز على مشكلة الدين العام، مما أدى إلى جعلها القضية الاقتصادية المحورية وذلك من دون إيلاء أية أهمية لحقيقة تكوّن هذا الدين أو للإنجازات التي تحققت بنتيجة زيادة الإنفاق على أكثر من صعيد أمني وتعليمي وصحي ومالي. وقد أسهم ذلك في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات التضخم والمبادرة إلى القيام بعملية إعادة الإعمار.

فالواقع أن التطورات والأحداث السياسية والأمنية كانت تؤثر بشكل كبير على الوضع الاقتصادي من جهة أولى. كما أن الأبواب لم تكن من جهة ثانية مشرعة أمام الرئيس الحريري على الصعيد الاقتصادي ولاسيما في تطبيق الإصلاحات اللازمة لتفعيل الإدارة وتحفيز النمو وتعزيز فرص التنمية المنطقية.

إلا أن ما تجدر الإشارة إليه أيضاً هو أن الرئيس الحريري والوزير السنيورة كانا قد نجحا في تحقيق انخفاض كبير لنسبة العجز في العام 1998 على الرغم من العوائق والعقبات السياسية والأمنية والإدارية التي فرضت عليهما أو التي تعرضا حكماً لها. وعلى هذا الأساس نلاحظ أن نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت بطريقة دراماتيكية في العام 1998 وهو العام الذي تم فيه خفض الإنفاق نسبة إلى العام 1997 بسبب سياسة مالية منضبطة حاولت قدر الإمكان ترشيد الإنفاق وخفضه وخفض مستوى العجز إلى مجموع الناتج المحلي.

وبالتزامن مع بدء العهد الجديد للرئيس لحدود، أصبحت الحرب الخفية على الرئيس الحريري معلنة. فقد تمّ الضغط عليه إلى حد إبعاده عن رئاسة الحكومة. وبمجرد اعتذاره، فتحت المعركة على الوزير السنيورة من خلال إطلاق حملة من الشائعات تارة حول إلقاء القبض عليه وتارة أخرى حول هروبه إلى الخارج وبعدها في سياق فبركة قضية محرقة برج حمود المعروفة من الجميع لجهة اختلاقها وإصاقها بالوزير السنيورة وهي المسألة التي سيتم التطرق إليها لاحقاً.

على الصعيد الاقتصادي، فقد جرى خلال السنتين 1999-2000 إتباع سياسات اقتصادية ومالية حاولت قدر الإمكان تهميش مشروع الرئيس الحريري وإلقاء كل مسؤولية الدين العام عليه وعلى مشروعه من جهة أولى، والعمل على اعتماد رؤية اقتصادية مختلفة من جهة ثانية.

وكان من نتائج هذه التجربة الاقتصادية خلال فترة العامين 1999-2000 حصول تدهور مطرد في عجز المالية العامة وتنامي الدين العام من دون أن تحقق تلك السياسات المعتمدة النمو الاقتصادي المنشود؛ لا بل أدت إلى فرملة عجلة النشاط الاقتصادي، وهو ما سنعرض له في سياق الفصل التالي.